المعلول قوله ثم مهما يحتاج الى الشيء يسمى علة تامة العلة اما تامة من جميع ما يحتاج اليه الشيء يعني
يعني ان لا يبقى هناك امر آخر يحتاج اليه لا يعني ان يكون مركبة من عدة امور البتة واما ناقصة من بعض ذلك والتام
هو يكون سببا فاعليا وهذا كالبسيط الموجد للبسيط اياها وقد يكون صورة الغاية كالبسيط الموجد للبسيط
احساسا فان فعل المحال قد يكون لعرض لدعواه وقد يكون صورة المادة والصورة اقصاها الموجد للمركب
منها اما مع الغاية او بدونها واذا كان العلة التامة مشتملة على المادة والصورة لم يتعذر منها على المعلول
واحساس المعلول الباصرة ان جميع اجزاء الشيء تعسر واما العدم لكل جزء منها فانه اذا كان العلة يجب
تقدم جميع المعلول على اطلاقه فلا العلة الناقصة او الناقصة ان يبقى الفاعل الموجد او مع الشرط والغاية
قوله وكل من الاربع يعني ان كلا من العلل الاربع ينقسم باعتبار البسيط والمركب والجسمانية
الى كلية وجزئية وباعتبار الى ذاتية وعرضية وباعتبار الى قريبة وبعيدة وباعتبار الى عامة وخاصة
وباعتبار الى مشتركة ومختصة وباعتبار الى ما بالقوة وما بالفعل قوله المبحث الثاني
يجب وجود المعلول يعني اذا وجد الفاعل بجميع جهات التأثير من الشرط والآلة والقابل وجد المعلول
اذ لو جاز عدمه لكان وجوده لمرجح اذ لا بد من حصول جميع جهات التأثير من غير ان يبقى
شيء يوجب الترجيح اذا وجد المعلول يجب وجود الفاعل بجميع جهات التأثير لان الاحتياج الى المؤثر
التام من لوازم الامكان والامكان من لوازم المعلول فلو لم يجب وجود المؤثر عند وجود المعلول
لزم جواز وجود الملزوم بدون اللازم هف واذا كان بين المؤثر التام ومعلوله تلازم في الوجود لم يكن
للمؤثر تقدم عليه بالزمان بل بالذات يعني ان احتياج اليه يجب ان يكون وجود المؤثر وجود الاثر من غير
عكس فان قيل لو صح هذا لما جاز استناد الحادث الى القديم لتأخره عنه بالزمان قلنا من جملة جهات
تأثير القديم في الحادث شرط حادث يقارن الاثر الحادث كتعلق الارادة عندنا والحركات والاوضاع
عند الفلاسفة فيكون التقدم بالزمان لذات الفاعل ولا نزاع فيه للفاعل مع جميع جهات التأثير فان
قيل الضرورة قاضية بان ايجاد العلة المعلول لا يكون الا بعد وجودها ووجود المعلول اما مقارن
لايجادها ومتأخر عنه فيكون متأخرا عن وجود العلة خارجا لا مرجح لكونه غيبيه من غير تخلل زمان لئلا يلزم
الترجيح بلا مرجح قلنا اكثر الايجاد وتعدد وجود العلة مع جميع جهات التأثير بعدية زمانية ثم قوله
تقدم المعلول يعني لا شك انه كلما وجدت العلة بجميع جهات التأثير وجد المعلول لزم عكس النقيض
انه كلما انتفى المعلول انتفت العلة اما ذاتها او بعض جهات تأثيرها والكل حكم بقوله ولو في غير القار لانه
قد يتوهم ان الاعراض الغير القارة كالحركة والزمان قد يتقدم اجزاؤهما مع بقاء العلة بتمامها لكونها
عبارة عن التجدد والانصرام يعني ان هذا انما يقتضي عدم كل جزء بعد الوجود وان يقتضي علية وتعلقه

على صفة الجزء عن الحركة فاذا قيل كل حركة الفرض بل بعضها لا يتوقف له يمكن فيكون انه او موثرا
قلنا لا عدم تضاد لا يمنع كون الشيء موجدا لها والا فرجحا جالية ومنه اعني المعلولية والعلية مسألة التأثير
والتأثير واذا ثبت ان وجود الممكن يتوقف الى وجود علة وعدمه الى عدم علة ظهر ان الفاعل الموثر
الممكن اعني وجوده وعدمه واحد يحتاج في وجوده وجوده عدمه اما عدمه السابق فبعدم السابق
يعني ان عدم حدوث الحادث يحتاج الى عدم حدوث فاعله بجميع جهات التأثير واما عدمه اللاحق فبعدم
اللاحق يعني ان زوال وجوده يحتاج الى زوال وجود الفاعل بجميع جهات التأثير فان قيل ما ذكرتم
من لزوم المعلول عند تقدم العلة يرد لما يشاهد من بقاء الابن بعد الاب والبناء بعد البناء
سيجيء المؤثر بعد البناء قلنا ذلك في العلل المعدة وكلامنا في العلل الموجدة والاب بالنسبة الى الابن ليس
الا موجدا للمادة لعقول الصورة وانما تأثير في حركات وافعال تفضي الى ذلك وينعدم بانعدام قصده وتأثيره
وعلى هذا قياس سائر الامثلة فان البناء انما يوجد بتأثير حركات بعض الاجسام اجزاء البناء بعضها الى البعض و
انما هو اثر التي تحرك المعلول ليس العدم هذا اعلى رأي الفلاسفة واما على رأي المتكلمين باستناد الكل
الى الواجب بطريق الاختيار وتعلق الارادة فالامر بين قوله والموثر يريد ان ما يفيد وجود الشيء
قد يفيد بقاءه مع افتقار الى المؤثر كالشمس بعد ضوء القابل وبقائه وقد يفتقر البقاء الى المؤثر وهذا اما لكون
ان علة الحدوث غير علة البقاء كما سبق النار بعد الاشتعال تستغني في بقائها الى استمرار
المادة واستمرارها بتعاقب الاسباب قوله المبحث الثالث وجود المعلول يريد ان الواحد
الشخصي لا يكون معلولا لعلتين يستقل كل منهما بايجاده خلافا لبعض المعتزلة فالواحد من جميع الوجوه
لا يلزم ان يكون معلولا واحدا بل قد يكون كثيرا خلافا للفلاسفة حيث ذهبوا الى ان الواحد المحض من غير
تعدد شروط والات واضافات واعتبارات لا يكون علة الا لمعلول واحد اما الاول فلو استقل
اجتماع العلتين المستقلتين على معلول واحد فلو صح الاول ان يلزم احتياج الكل الى العلتين لكونهما
علة واستغنائه عن كل منهما لكون الكل جزء مستقلا بالعلية الثاني اذا ان توقف على كل منهما لم يكن شيء
منهما علة مستقلة بل جزء علة لان معنى استقلال العلة ان لا تتوقف في التأثير الى شيء آخر وان توقف
على احدهما فقط كانت هي العلة دون الاخرى وان لم يتوقف على شيء منهما يكون شيء منهما علة وهذا
يخالف الواحد بالنوع فانه لا يمتنع احتياج المعلولين عليه لجواز ان يقع بعض افراده بعد وبعضها
بتلك فيكون المحتاج الى كل منهما امرا مغايرا للمحتاج الى الآخر وح لا يلزم احتياج شيء واستغنائه
الى شيء آخر

Copyright Imam Khomeini University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)